



تونس في 18 فيفري 2003

مشود 13 / 2003

الموضوع : حول تحبيب البطاقات المهنية لأصحاب المهن شبه الطبية.

المصاحب : أنموذج من البطاقة المهنية الخاصة بالمهن شبه الطبية.

في نطاق التشاور والتنسيق بين المصالح المركزية والجهوية التابعة لوزارة الصحة العمومية، وعملا بمقتضيات القانون عدد 13 لسنة 2000 المؤرخ في 30 جانفي 2001 المتعلق بحذف تراخيص إدارية مسلمة من قبل وزارة الصحة العمومية في مختلف الأنشطة الراجعة لها بالنظر واعتمادا على قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ في 15 ماي 2001 المتعلق بالمصادقة على كراسات الشروط المتعلقة بالمارسة الحرّة للمهن شبه الطبية، أشرف بموافقتكم بأنموذج من البطاقة المهنية المحينة قصد طبعها وتوزيعها على المهنيين الذين يباشرون مهنتهم تحت نظام كراس الشروط.

وابني أولي أهمية بالغة لتطبيق ما جاء بهذا المنشور.

وزير الصحة العمومية  
الإمضاء : العبيب مباروك

**موجه إلى السادة :**

- أعضاء الديوان
  - مديرى المصالح المركزية
  - الغرف النقابية للمهن شبه الطبية
  - الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة
- والصناعات التقليدية

**المديرين الجهويين للصحة العمومية**      **للتغفيظ والمعتبعة**

الجمهورية التونسية  
وزارة .....  
المهنيك : .....

مكان الصورة

بطاقة مهنية للممارسة الحرة  
(مهنة شبه طبية)

عدد ..... .

هام : هذه البطاقة شخصية تتعلق بمكان يارز بال محل .  
ترجع هذه البطاقة إلى الإدارة الجهوية المعنية عند تغيير محل أو عنوان .

شركة أشخاص (\*)

شخص طبيعي

الاسم واللقب : .....  
الشركة : ..... .

رقم بطاقة التعريف الوطنية : .....  

--	--	--	--	--	--	--

الشهادة العلمية : .....  

--	--	--	--

الاخصاص : .....  

--	--	--	--

عنوان محل الممارسة : .....  

--	--	--	--

تاريخ بداية الممارسة : .....  

--	--	--	--

حرر ب..... في .....

الإمضاء والختم

(\*) مع علامة (x) داخل الخانة المناسبة

سلمت هذه البطاقة طبقا للقانون المؤرخ في 3 أوت 1992 المنقح بالقانون المؤرخ في 29 جويلية 1996 المتعلق بشروط الممارسة الحرة للمهن شبه الطبية وللقرار المؤرخ في 15 ماي 2001 المتعلق بالمصادقة على كراسات الشروط المتعلقة بممارسة المهن شبه الطبية الحرة.

وبناءا على ذلك فإن هذه البطاقة شخصية ويجب تعليقها بال محل بصورة واضحة كما يجب ارجاعها إلى الإدارة الجهوية المعنية في صورة تحويل مقر النشاط أو غلقه بصفة تلقائية أو بسبب مخالفة لأحكام النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل.